

Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يبين هذا التقرير التعليقات والمشورة والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022. ولا تزال اللجنة توضع في اعتبارها أن الأمين العام دعا في مبادرة الإصلاح التي اتخذها إلى عدة أمور منها تعزيز قدرات التقييم. واللجنة تعي أيضاً أن وجود نظام فعال للرقابة يمكن أن يرسخ آلية التقييم المعززة. ولتحقيق ذلك، تتوقع اللجنة أن يواصل المكتب استعراض نموذج عمله ليستجيب للبيئة المتغيرة، ويشمل ذلك ما يتعلق بقياس الأداء وأثر المخاطر الناشئة. وإذ تبدأ المنظمة في الاستعداد للعودة إلى مواقع مباني المكاتب بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن اللجنة تعتقد أن المكتب يمكن أن يغتنم هذه الفرصة لاستعراض عملياته من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل".



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

250621 160621 21-07103 (A)



أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضا للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) لعام 2022، وفقا للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق). وتتمثل مسؤولية اللجنة في هذا الصدد في استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2022، لكي تنتظر فيها كل من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

2 - وزوّدت شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال اللجنة بالبواب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 30))، وكذلك بالمعلومات التكميلية ذات الصلة. وقدم المكتب معلومات تكميلية بشأن ميزانيته المقترحة، أخذتها اللجنة في الاعتبار. وخصصت اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، التي عُقدت إلكترونيا في الفترة من 21 إلى 23 نيسان/أبريل 2021، جزءاً كبيراً من جدول أعمالها لمناقشة الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مع المكتب نفسه ومع المراقب المالي.

3 - وتود اللجنة الإعراب عن تقديرها للجهود التي بذلتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية للتعجيل بإعداد باب الميزانية المتعلق بالرقابة الداخلية لكي تستعرضه اللجنة. وتعرب اللجنة أيضا عن تقديرها لما أبداه المكتب من تعاون في إتاحة المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

ثانيا - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022

4 - بلغ مجموع الموارد المتوقعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022 في إطار الميزانية العادية (قبل إعادة تقدير التكاليف) وفي إطار الموارد الأخرى المقررة والخارجة عن الميزانية ما قدره 66 381 400 دولار، مقارنة بمبلغ قدره 65 701 900 دولار لعام 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 1 في المائة. وقد حدثت الزيادات في الميزانية العادية وفي الموارد الأخرى المقررة، في حين انخفضت الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة 1,1 في المائة. وزادت الموارد المتصلة بالوظائف بمقدار 21 وظيفة، من 282 إلى 303 وظائف، نتيجة لاقتراح زيادةوظيفتين في الميزانية العادية، واقتراح تحويل 19 وظيفة من وظائف المساعدين العامين المؤقتين من الموارد الأخرى المقررة إلى الموارد المتصلة بالوظائف (انظر الجدول 1).

الجدول 1

إجمالي الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية			الموارد المتصلة بالوظائف		
	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	الفرق	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	الفرق
	المبلغ	النسبة المئوية		المبلغ	النسبة المئوية	
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 485,4	0,0	0,0	8	8	0,0
باء - برنامج العمل	62 184,7	62 864,8	680,1	263	284	21
			1,1			8,0

الموارد المتصلة بالوظائف				الموارد المالية			
الفرق		تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2021	الفرق		تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2021
النسبة المئوية	المبلغ			النسبة المئوية	المبلغ		
3,8	6	162	156	(0,3)	(123,3)	36 464,6	36 587,9
البرنامج الفرعي 1 - المراجعة الداخلية للحسابات							
—	3	35	32	0,0	0,0	6 789,1	6 419,4
البرنامج الفرعي 2 - التفتيش والتقييم							
—	12	87	75	2,3	433,7	19 611,1	19 177,4
البرنامج الفرعي 3 - التحقيقات							
—	—	11	11	0,0	(0,6)	2 031,2	2 031,8
جيم - دعم البرامج							
7,4	21	303	282	1,0	679,5	66 381,4	65 701,9
المجموع							

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

5 - ويعرض الجدول 2 موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتقدر الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2022 (الميزانية العادية) بمبلغ قدره 20 989 700 دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو يعكس زيادة اسمية قدرها 199 900 دولار، أي بنسبة 1,0 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 20 789 800 دولار المرصود لعام 2021. وزادت الموارد المتصلة بالوظائف أيضا بمقدار وظيفتين، من 114 إلى 116 وظيفة. وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في الميزانية العادية تتعلق بوظيفتين إضافيتين مقترحتين لشعبة التفتيش والتقييم.

الجدول 2

الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية العادية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف				الموارد المالية				الميزانية العادية
الفرق		تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2021	الفرق		تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2021	
النسبة المئوية	المبلغ			النسبة المئوية	المبلغ			
0,0	–	8	8	0,0	–	1 485,4	1 485,4	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
2,0	2	101	99	1,3	235,3	18 180,0	17 944,7	باء - برنامج العمل
0,0	–	44	44	0,1	7,7	8 349,4	8 341,7	البرنامج الفرعي 1. المراجعة الداخلية للحسابات
9,1	2	24	22	6,5	241,1	3 945,8	3 704,7	البرنامج الفرعي 2. التفتيش والتقييم
0,0	–	33	33	(0,2)	(13,5)	5 884,8	5 898,3	البرنامج الفرعي 3. التحقيقات
0,0	–	7	7	(2,6)	(35,4)	1 324,3	1 359,7	جيم - دعم البرامج
1,8	2	116	114	1,0	199,9	20 989,7	20 789,8	المجموع

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

6 - وأبلغ المكتب اللجنة كذلك بأن الأولويات الرئيسية لميزانية عام 2022 تشمل ما يلي: (أ) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة بشأن تماسك منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف أعمالها؛ (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام لركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (د) تعزيز ثقافة المنظمة على أساس الاحترام والمساواة والنتائج؛ (هـ) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام بشأن البيانات والتكافؤ بين الجنسين والاستدامة البيئية.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

7 - كما هو مبين في الجدول 2، يتوقع أن تظل الموارد المالية الموارد المتصلة بالوظائف المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة في عام 2022 عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2021 (1 485 400 دولار).

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية للحسابات

8 - من المتوقع أن تسجل الموارد المالية المدرجة في الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 للبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، ارتفاعاً طفيفاً من 8 341 700 دولار، وهو المبلغ المعتمد لعام 2021، إلى 8 349 400 دولار في عام 2022؛ لكن مستوى الموارد المتصلة بالوظائف سيظل عند 44 وظيفة (انظر الجدول 2). وأبلغت اللجنة بأن الزيادة الاسمية تعزى لأمر منها زيادة الاحتياجات من الخدمات الاستشارية لتكميل القدرات والخبرات الداخلية في مجال المراجعة الداخلية للبنى التحتية للمنظمة، والأمن السيبراني، وآليات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل البيانات، فضلاً عن الخدمات التعاقدية لإجراء تقييم خارجي للجودة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات. وحسبما ذكرت الإدارة، يقابل تلك الزيادة جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات من اللوازم والمواد والأثاث والمعدات وسفر الموظفين لمراعاة أنماط الإنفاق والخبرة المكتسبة في عام 2020 من خلال زيادة استخدام التداول بالفيديو والتداول عن بعد كلما أمكن.

عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر

9 - أجرت اللجنة مناقشات مع المكتب بشأن عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر وللتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ المخاطر المؤسسية في الحسبان عند تحديد مستوى الموارد اللازمة لإنجاز برنامج العمل. وتمشياً مع الموقف الذي أعربت عنه اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنها لا تزال تعتقد أن استخدام تقييمات المخاطر لتحديد أولويات موارد مراجعة الحسابات وتخصيصها يُعدّ من الممارسات الفضلى. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة بأن الشعبة واصلت، بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، استخدام منهجية منقحة في تقييم احتياجاتها من الموارد، يتعين في إطارها أن تتم تغطية المجالات العالية المخاطر في فترة مدتها ثلاث سنوات، ويشمل ذلك المجالات المشتركة العالية المخاطر، فيما تغطّى المجالات المتوسطة المخاطر في فترة مدتها خمس سنوات. وحسبما ذكر المكتب، فإن الكيانات أو المجالات المنخفضة المخاطر التي لا تتم تغطيتها خلال الفترة السابقة تعتبر متوسطة المخاطر، وبالتالي تخضع لمراجعة الحسابات. وأشار المكتب

كذلك إلى أن النظر في المخاطر العالية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يتم بشكل منفصل، وأن تغطيتها ستتم على مدى فترة تمتد خمس سنوات، بدلا من تغطيتها على مدى فترة ثلاث سنوات.

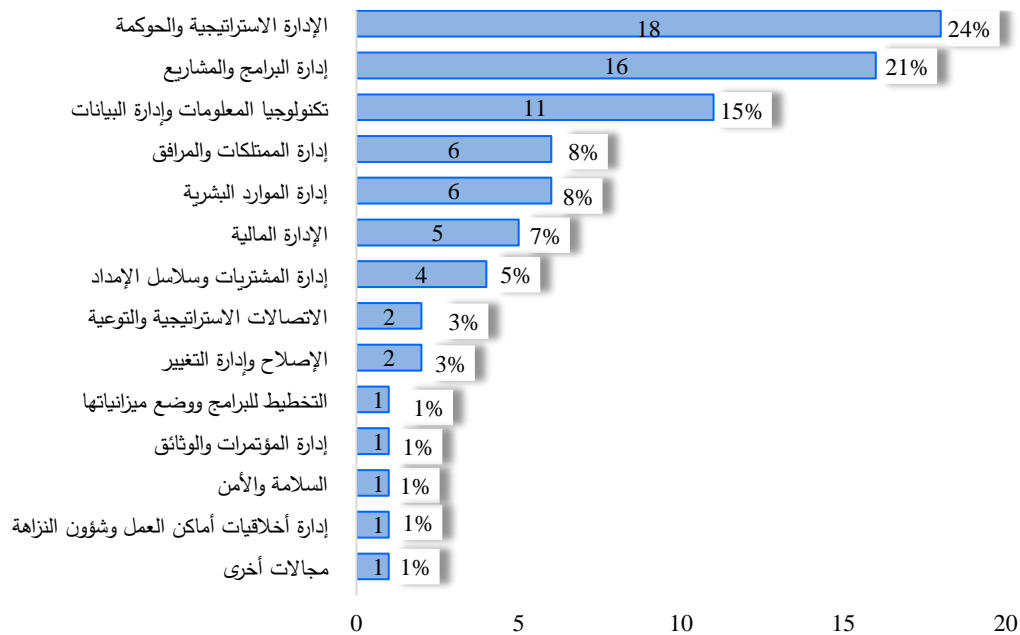
10 - واستفسرت اللجنة المكتب عن سبب إخضاع مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره من المجالات العالية المخاطر، لدورة مدتها خمس سنوات مثل المجالات المتوسطة أو المنخفضة المخاطر. ورداً على ذلك، أبلغ المكتب اللجنة بأن المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعالج بصورة منفصلة لأن طبيعة تلك المخاطر مختلفة ولأن كيانات متعددة على نطاق المنظومة تستخدم نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنصاتها وتطبيقاتها، بصرف النظر عن مصدر التمويل. وذكر المكتب كذلك أن دورة الخمس سنوات تُستخدم بدلا من دورة الثلاث سنوات لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأن بعض أهم مشاريع التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب موارد كبيرة وقد يستغرق تنفيذها عدة سنوات، ولأن المكتب يعطي الأولوية ضمن دورة الخمس سنوات لنظم (من قبيل حماية البيانات) ولتطبيقات لها أكبر الأثر المباشر على موثوقية عمليات المنظمة وأمنها وشفافيتها.

11 - وتعتقد اللجنة أن المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها من الشدة ما يعني أن النظر في هذا العنصر كل خمس سنوات بدلا من النظر فيه كل ثلاث سنوات ليس أفضل طريقة لتناول هذا المجال الهام من مجالات التركيز. واللجنة تهيب بالمكتب أن يعيد النظر في هذه المسألة على سبيل الأولوية.

12 - وأشار المكتب كذلك إلى أنه واصل، في إطار التحسينات التي أدخلها على منهجية إعداد خطط عمله على أساس المخاطر، تعديل فئات المخاطر المستخدمة عند إجراء تقييمات للمخاطر في الكيانات، كما واصل تحليل النقص في القدرات بهدف كفاءة تحسين مواءمتها مع إطار الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة. وعلى النحو المبين في الشكل الأول، تعترز شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تنفيذ 75 مهمة في 14 مجالا من مجالات التركيز في عام 2022. وتعكس مجالات التركيز المذكورة المخاطر الحرجة المحددة في مصفوفة المخاطر المؤسسية المنقحة في المنظمة. وستركز أغلبية المهام المقترحة لعام 2022 (45 مهمة) على ثلاثة مجالات هي: (أ) الإدارة الاستراتيجية والحوكمة؛ (ب) إدارة البرامج والمشاريع؛ (ج) تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات.

الشكل الأول

مهام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2022، حسب مجال التركيز



13 - وأبلغت اللجنة بأن في سياق الحالة السائدة، بما فيها التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ظل المكتب يتخذ بعض الإجراءات لتعزيز الكفاءة، على النحو المشار إليه في الفقرة 8. وفيما يتعلق بتحديد الأولويات، أبلغت اللجنة أيضاً بأن المكتب يعتزم استخدام مكاسب الكفاءة لتمويل تقييم الجودة الخارجي المقترح إجراؤه لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2022.

14 - واللجنة تشجع شعبة المراجعة الداخلية للحسابات على مواصلة تحديد أولويات عملها مع التركيز على مواءمة خطة عملها مع المخاطر التنظيمية، بما فيها المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والأمن السيبراني والمخاطر الناشئة الأخرى.

تحليل النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

15 - في سياق منهجية المكتب في تخطيط العمل، أبلغ المكتب اللجنة بافتراضات التخطيط المبينة في الفقرة 9. وحسبما ذكر المكتب، يكمن النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في الموارد اللازمة لتغطية المخاطر التي لا يمكن أن تغطى في حدود مستويات الموارد الحالية. وبالنسبة للأنشطة الممولة من الميزانية العادية (باستثناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، لا يتوقع المكتب حدوث نقص كبير في القدرات. وحسبما ذكر المكتب، أصبح النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2022 أكثر وضوحاً في الأنشطة الممولة من خارج الميزانية (نقص 2,4 في ملاك الموظفين) وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشمل كامل نطاق مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصرف النظر عن التمويل، مع نقص 3,2 في ملاك الموظفين. وعلى الرغم من هذا النقص، أبلغ المكتب اللجنة بأنه لم يطلب أي موارد إضافية لعام 2022، وبأنه سيواصل تعديل المنهجية المستخدمة

لتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد أوجه النقص في القدرات التي ستسترد بها طلباته المتعلقة بالموارد في المستقبل.

16 - ولا تزال اللجنة واعية بالبيئة السائدة التي تواجهها المنظمة وبتوجيهات الميزانية المقدّمة. وتدرك اللجنة أيضا أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تمكنت، بواسطة تدابير تحديد الأولويات وتحقيق مكاسب الكفاءة، من التصدي للمخاطر الحرجة التي تواجهها المنظمة دون أن تحتاج إلى موارد إضافية، لا سيما في العنصر الممول من الميزانية العادية من عملها. وبناء على ذلك، توافق اللجنة على الاحتياجات من الموارد التي عرضتها الشعبة.

البرنامج الفرعي 2

التفتيش والتقييم

17 - على النحو المبين في الجدول 2، تبلغ الموارد المالية المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 للبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، ما قدره 3 945 800 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 241 000 دولار، أي بنسبة 6,5 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، الذي بلغ 3 704 700 دولار. وزادت الموارد المتصلة بالوظائف أيضا من 22 وظيفة تمت الموافقة عليها في عام 2021 إلى 24 وظيفة مقترحة في عام 2022. وحسبما ذكرت الإدارة، تعزى الزيادة في موارد الميزانية المقترحة إلى اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين، إحداهما لنائب مدير (مد-1) والأخرى لموظف تقييم (ف-4)، لتقديم الدعم في تعزيز وظيفة التقييم ضمن الأمانة العامة ولإجراء تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. ويقابل تلك الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات من سفر الموظفين لمراعاة الخبرة المكتسبة في عام 2020 من خلال زيادة استخدام التداول بالفيديو والتداول عن بعد كلما أمكن.

تقييم المخاطر وعملية تخطيط العمل

18 - على نحو ما أشار إليه المكتب في تقريره السابق (A/75/87)، غير المكتب الطريقة التي تُلبي بها شعبة التفتيش والتقييم احتياجات التقييم في المنظمة، بحيث تخضع بعض الإدارات، مثل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي، لمراجعة أدائها من قبل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بدلا من الخضوع لتقييم برنامجي تجريبية شعبة التفتيش والتقييم، وبحيث يتم تقييم الكيانات المتبقية على مستوى البرامج الفرعية بدلا من أن يتم على مستوى البرامج (أو بعبارة أخرى، بدلا من أن يتم على مستوى عال). وفي إطار النهج الجديد الذي يركز على البرامج الفرعية، ذكر المكتب أنه سيواصل تقييم البرامج الفرعية وترتيبها مع مراعاة المعلومات المتعلقة بسجل المخاطر المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر المعمول به في الأمانة العامة، فضلا عن المخاطر الناشئة عن مبادرات إصلاح الأمم المتحدة ودعم أهداف التنمية المستدامة. وأشار المكتب كذلك إلى أن شعبة التفتيش والتقييم، عند إجراء تقييماتها، ستدمج استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالبيانات والتكافؤ بين الجنسين والاستدامة البيئية، إلى جانب الاعتبارات ذات الصلة بأثر جائحة كوفيد-19 على الأداء البرنامجي في تنفيذ الولايات.

الوظائف التي تدعم تعزيز القدرة على التقييم

- 19 - بناء على ما تقدم، وفي سياق تقديم الدعم لمبادرة الإصلاح التي اتخذها الأمين العام، والتي دعا فيها إلى تعزيز القدرة على التقييم، أبلغت اللجنة بأن الاقتراح الحالي يشمل إنشاء قدرات مكرسة ضمن شعبة التفتيش والتقييم لتعزيز وظيفة التقييم الذاتي للأمانة العامة ولتقديم دعم جديد مبتكر وإعداد منتجات تركييبية للتقييم.
- 20 - واستفسرت اللجنة المكتب عن الكيفية التي ستدعم بها الوظائف المذكورتان قدرة الأمانة العامة على التقييم الذاتي، وعن السبب الذي جعل المكتب يطلبها بدلا من أن تطلبهما الإدارة. وردا على ذلك، أبلغت اللجنة بأن شاغل الوظيفة برتبة مد-1 سيتعين عليه أن يؤدي مهام نائب مدير شعبة التفتيش والتقييم، ليقدم الدعم في الإدارة العامة للشعبة، وبأنه سيقود جهود المكتب في دعم التقييم المستقل للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في القرار القاضي بإنشاء المكتب (قرار الجمعية العامة 218/48 باء) وفي الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. فبموجب تلك الأنظمة والقواعد، يضطلع المكتب بولاية أداء مهام "وحدة تقييم مركزية" بسبل منها تقديم الدعم المنهجي إلى الكيانات لدى إجرائها للتقييمات الخاصة بها؛ وبأداء دور مرجع المنظمة في مجال خبرة التقييم؛ وتوفير ضمان معايير الجودة للتقييمات التي تجريها الكيانات؛ وتقديم المشورة المخصصة بشأن إجراء التقييمات؛ وتطوير ونشر أدوات التقييم ومبادئه التوجيهية؛ وضمان التنسيق الشامل لتخطيط التقييم على نطاق الأمانة العامة. وأكد المكتب كذلك أنه، إذ طلب الوظائف المذكورتين، فإنه يضطلع بمسؤولياته بوصفه وحدة التقييم المركزية، وأن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لها الموارد اللازمة للاضطلاع بالمسؤوليات الخاصة بها من أجل دعم التقييمات الذاتية التي تقوم بها الأمانة العامة.

- 21 - وتشير اللجنة إلى ملاحظتها السابقة الواردة في الفقرات من 18 إلى 22 من تقريرها A/68/86، المتعلقة بقرار المكتب القاضي بإلغاء الوظيفة برتبة مد-1 (نائب مدير) في شعبة التفتيش والتقييم، وهو قرار لم توافق عليه اللجنة في ضوء النقص في قدرات الشعبة آنذاك. وقد سجلت اللجنة منذ عدة سنوات تأييدها للزيادة في الموارد المتاحة لشعبة التفتيش والتقييم التابعة للمكتب، وهي لا تزال على هذا الموقف.

تحليل النقص في قدرات شعبة التفتيش والتقييم

- 22 - فيما يتعلق بتحليل النقص في القدرات، أبلغت اللجنة بأن التقييم الأولي للقدرات وتحليل النقص في قدرات شعبة التفتيش والتقييم قد أجريا في السياق المنقح الذي يتوخى تقييم 162 برنامج فرعي، بعد الإبلاغ عن تقييم 142 برنامج فرعي في عام 2020. وحسبما ذكر المكتب، فقد استرشدت الشعبة في تحليلها للنقص في القدرات بالافتراضات التالية: (أ) لا يشمل التحليل البرامج الفرعية الثلاثة لمكتب التنسيق الإنمائي التي يمولها هذا المكتب؛ (ب) يُتوقع أن يجري كل فريق مؤلف من اثنين من موظفي التقييم 1,33 تقييما كل سنة؛ (ج) يجري تقييم كامل للبرامج الفرعية والبعثات السياسية الخاصة في فترة من ثماني سنوات؛ (د) يطبق معدل شواغر قدره 9 في المائة (باستثناء وظيفة المدير برتبة مد-2 ووظائف فئة الخدمات العامة).

- 23 - ومن أجل تحقيق هدفه المتمثل في تقييم كل برنامج فرعي مرة واحدة خلال فترة من ثماني سنوات، أشار المكتب إلى أنه سيتعين على شعبة التفتيش والتقييم أن تضطلع بتقييم 20 برنامجا فرعيًا في السنة، مما يتطلب الاستعانة بـ 30 موظفا سنويا. بيد أن المكتب ذكر أن الشعبة لها 17 موظفا متاحا لإجراء

التقييمات، مما يترك نقصاً في القدرات يبلغ إجماليه السنوي 15 موظفاً بعد تطبيق معدل شواغر قدره 9 في المائة على الموظفين المتاحين.

24 - ولمعالجة هذا النقص، أبلغ المكتب اللجنة بأنه يعتزم القيام بما يلي: (أ) وضع البرامج الفرعية المشتركة في مجموعات مواضيعية متشابهة من أجل تخفيض العدد اللازم من تقييمات البرامج الفرعية المنفصلة؛ (ب) التركيز على البرامج الفرعية البالغ عددها 93 التي يتم تقييمها باعتبارها إما ذات مخاطر عالية جداً أو ذات مخاطر عالية في دورة مدتها ثماني سنوات؛ (ج) تعزيز قدرات تقييم الكيانات ضمن الأمانة العامة بواسطة التدريب والدعم والتوجيه والأدوات اللازمة لتجري الكيانات تقييمات عالية الجودة (وهو الأمر الذي طُلبت من أجله وظيفة واحدة برتبة مد-1 ووظيفة واحدة برتبة ف-4). ومن المتوقع أن تؤدي الاستراتيجيات المذكورة أعلاه إلى تقليص النقص في القدرات إلى خمسة موظفين.

25 - واستقرت اللجنة من المكتب عن أثر النقص في القدرات على عمل شعبة التفتيش والتقييم، فأبلغت بأن النقص البالغ خمس وظائف سيؤثر على قدرة الشعبة على تغطية البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية جداً أو ذات المخاطر العالية خلال دورة مدتها ثماني سنوات. ويعني ذلك أن بدون أولئك الموظفين الخمسة، لن تتمكن الشعبة من تغطية جميع البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية جداً أو ذات المخاطر العالية، البالغ عددها 93 برنامجاً فرعياً، على مدى ثماني سنوات.

26 - وكما ذكر أعلاه، فقد أيدت اللجنة باستمرار تعزيز شعبة التفتيش والتقييم وتزويدها بما يكفي من الموظفين. وهذا الرأي يزداد صواباً في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادرة الإصلاح التي اتخذها الأمين العام، والتي تشدد بقوة على تعزيز قدرات التقييم. ولا تزال اللجنة تعتقد أن الشعبة بحاجة إلى التعزيز إذا أريد لها أن تنفذ ولايتها بفعالية. لذا تؤيد اللجنة الاقتراح الداعي إلى إعادة اعتماد وظيفة الرتبة مد-1 وإلى إنشاء وظيفة برتبة ف-4 في الشعبة. بيد أن القلق يظل يساور اللجنة لأن الشعبة قد لا تتمكن، في ضوء الحالة الراهنة، من تغطية جميع المجالات في المواعيد المحددة. ولذلك تشجع اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على كفالة ترتيب الأولويات بشكل ملائم من أجل التركيز على البرامج الفرعية العالية المخاطر خلال دورة التقييم التي تستغرق ثماني سنوات.

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

27 - تبلغ الموارد المالية المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 للبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، مبلغاً قدره 5 884 800 دولار، يمثل انخفاضاً اسمياً صافياً بنسبة 0,2 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 5 898 300 دولار المخصص لعام 2021. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 33 وظيفة (انظر الجدول 2). وحسبما ذكرت الإدارة، يعكس هذا الانخفاض نقصاً في الاحتياجات من الاستشاريين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة والأثاث والمعدات. وتقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادةً في الاحتياجات، تشمل أساساً سفر الموظفين، لمراعاة الزيادة في أسفار المحققين لإجراء تحقيقات في حالات الادعاءات المتعلقة بالتحرش الجنسي والغش، ولا سيما في المكاتب البعيدة عن المقر، وهي أسفار إما ألغيت أو أُرجئت بسبب جائحة كوفيد-19.

28 - وخلال الاستعراض، أبلغت اللجنة بأن شعبة التحقيقات تواصل معالجة المسائل التي حددتها اللجنة في تقاريرها السابقة، ولا سيما مسألة استقدام الموظفين إلى الشعبة واستبقائهم فيها. وكما ذكرت اللجنة

في الفقرة 38 من تقريرها A/75/783، انخفض معدل الشواغر في قسم حفظ السلام التابع للشعبة من النسبة العالية البالغة 25,8 في المائة، التي ذُكرت في 30 حزيران/يونيه 2019، إلى 6,6 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وإذ مضت اللجنة في متابعتها للأمر، أُبلغت بأن معدل الشواغر في قسم حفظ السلام شهد ارتفاعاً هامشياً ليصل إلى 8,2 في المائة في 31 آذار/مارس 2021، في حين أن معدل الشواغر في الميزانية العادية ارتفع إلى 33,3 في المائة خلال الفترة نفسها.

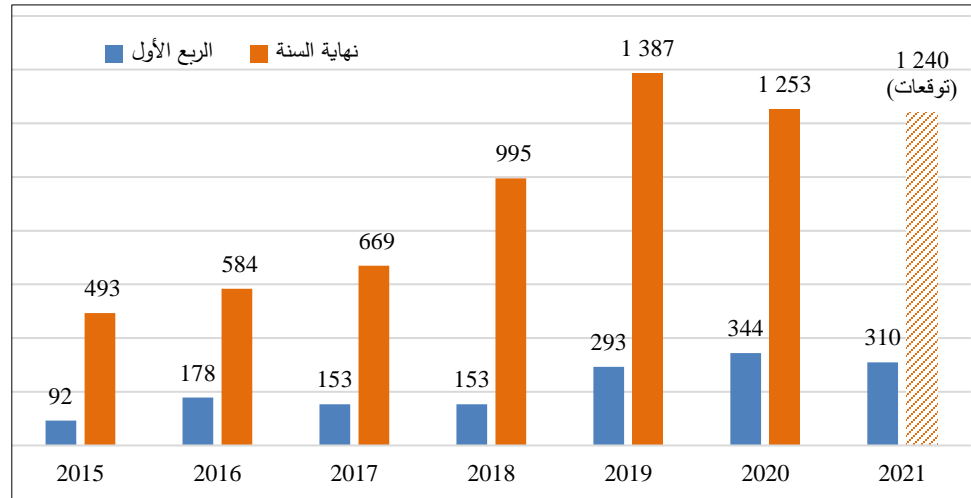
29 - وتسلم اللجنة بأن المكتب أحرز بعض التقدم في الآونة الأخيرة في معالجة حالة الشواغر. غير أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدد الشواغر في المكتب وتعتقد أن مخاطر ذلك ينبغي أن تدار بعناية.

تحليل الاتجاهات وعملية وضع خطة عمل شعبة التحقيقات

30 - حصلت اللجنة خلال مداولاتها على تحليلات للاتجاهات المتصلة بأنشطة شعبة التحقيقات. وحسبما ذكر المكتب، شكّلت تلك التحليلات الأساس الذي قامت عليه خطة عمل عام 2022. وعلى وجه التحديد، نظرت اللجنة في مستويات استيعاب مسائل التحقيق التي عُرضت على شعبة التحقيقات، وأُبلغت بأن في أعقاب ظهور اتجاه تصاعدي مستمر في المسائل المبلغ عنها منذ عام 2015، فإن المكتب يتوقع أن يظل العدد عند مستويات عام 2020 حتى عام 2022. ومن المتوقع أن بحلول نهاية عام 2021، ستتلقى الشعبة 1 240 حالة، مقارنة بـ 1 253 حالة وردت في عام 2020 (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

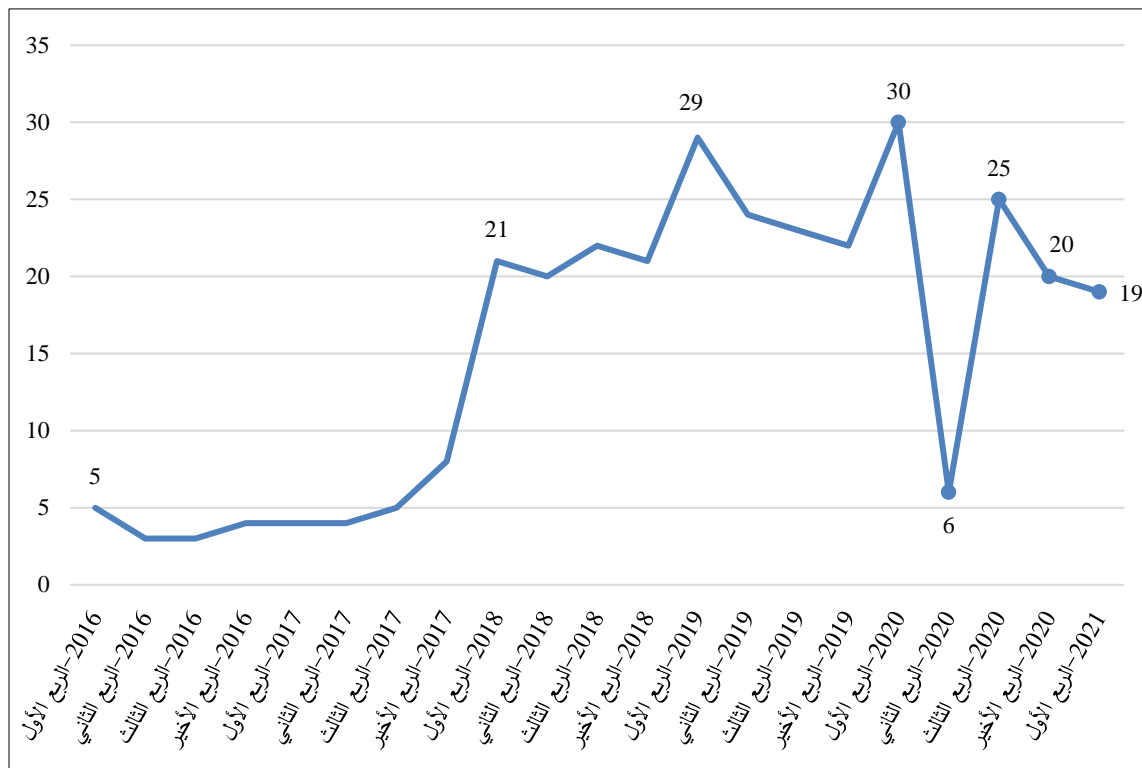
تحليل اتجاهات الحالات الواردة إلى شعبة التحقيقات



31 - وفيما يتعلق بشكاوى التحرش الجنسي، أُبلغت اللجنة بأن عددها انخفض من المستوى المرتفع البالغ 30 حالة أبلغ عنها في الربع الأول من عام 2019 إلى 19 حالة في الربع الأول من عام 2021. وعلى النحو المبين في الشكل الثالث، شهد الربع الثاني من عام 2020 واحداً من أقل أعداد الحالات المبلغ عنها، حيث سُجلت ست حالات، ويحتمل أن ذلك يعزى إلى بيئة العمل عن بعد التي قامت فيها المنظمة بأعمالها.

الشكل الثالث

عدد الشكاوى بشأن التحرش الجنسي



تحليل النقص في قدرات شعبة التحقيقات

32 - عند تحديد مقدار النقص في قدرات شعبة التحقيقات لعام 2022، أبلغ المكتب اللجنة بافتراضات التخطيط المستخدمة، التي تشمل ما يلي: (أ) أن الإبلاغ عن الحالات شهد استقراراً في عام 2020 وأنه سيظل عند ذلك المستوى حتى عام 2022؛ (ب) أن كل محقق سيتولى ما يصل إلى خمسة تحقيقات مفتوحة وسينجز ستة تحقيقات في السنة؛ (ج) أن التوقعات المتعلقة بالتحقيقات المفتوحة والمنجزة في إطار الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2021 ستظل عند مستويات عام 2020؛ (د) أن ارتفاع معدل الشواغر ستم معالجته.

33 - وحسبما ذكر المكتب، يمثل النقص في قدرات شعبة التحقيقات القدرات المتاحة مقابل القدرات اللازمة لمعالجة حجم الحالات المتوقع ضمن أهداف حسن التوقيت. وأبلغت اللجنة بأن المكتب يبذل قصارى جهده لملء الوظائف الشاغرة في أقرب وقت ممكن، وبأن المكتب، بعد معالجة تلك الشواغر، لا يتوقع نقصاً في القدرات اللازمة لإنجاز التحقيقات المتوقعة لعام 2022، والبالغ عددها 130 تحقيقاً.

34 - وبناء على ما تقدم، توافق اللجنة على الاحتياجات من الموارد المقترحة لشعبة التحقيقات، التي حافظت على نفس مستويات الموارد.

جيم - دعم البرامج

35 - تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لدعم البرامج في عام 2022 ما قدره 1 324 300 دولار. وتظل الموارد المتصلة بالوظائف تشمل سبع وظائف.

ثالثا - الخاتمة

36 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) جانيت سانت لورنت

رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) آغوس جوكو برامونو

نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي أ. برادلي

عضوة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنتون أ. كوسيانينكو

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) إمران فانكر

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة